



الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/69/1)

لا سيما في المجالات التي تأخر فيها المجتمع الدولي بشكل ملحوظ مثل التغذية وصحة الأمة والتعليم وعدم المساواة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نواصل التركيز على التصدي لتغير المناخ بهدف التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ بحلول عام ٢٠١٥.

وفي مجال السلام والأمن، يتحدث التقرير بنبرة رصينة عن التطورات المؤسفة التي حدثت في العام الماضي في كثير من أنحاء العالم، ولا سيما الحالات التي تشير إلى التحديات الهائلة التي تواجه المجتمع الدولي بشكل جماعي في جهوده الرامية إلى معالجة تلك المسائل فيما يمضي قدما. وفي معرض إبراز الصلة التي لا تنفصم بين التنمية والسلام والأمن، يشير التقرير إلى أن عدم التصدي لتلك التحديات سيؤدي حتما إلى تبيد التطلعات الإنمائية، حتى بينما يتطلع العالم إلى وضع خطة جديدة. وبوصفنا مجتمع الدول، يجب أن نؤيد تماما الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام. ولا يزال دور الأمم المتحدة، بالتنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، حاسما، بما في ذلك في ما يتعلق بكبح الأنشطة التي تضطلع بها الجهات الفاعلة من غير الدول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الأمين العام قدم تقريره السنوي (A/69/1) إلى الجمعية العامة في جلستها العامة السادسة، المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر. ويعطي التقرير العديد من المسائل التي تم الدول الأعضاء، مثل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتغير المناخ، والسلام والأمن والتنمية في أفريقيا، ونزع السلاح، والتهديدات الناشئة مثل المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب. وقد ركز القادة على العديد من تلك المسائل أثناء المناقشة العامة، وستظل تلك المسائل هامة طوال الدورة التاسعة والستين للجمعية.

وفيما يتعلق بمسائل التنمية المستدامة، أحرز تقدم ملموس صوب تمهيد الطريق أمام إعداد التقرير التوليقي للأمين العام عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. غير أن التقرير يبرز ضرورة تسريع وتيرة التقدم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية،

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



المملكة المغربية بعمليات حفظ السلام إلى عام ١٩٦٠ وهو يتجلى اليوم في نشر ٢٠٠٠ جندي في القارة الأفريقية، في كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيثما تم تعزيز مساهمة المملكة المغربية بنشر وحدة مغربية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. واستمرار الالتزام بجسد رغبة بلدي المتواصلة في تعزيز مفهوم الأمن الجماعي الذي يشكل الولاية الرئيسية للمنظمة.

وخلال العام المنقضي، استجابت المنظمة بالتأكيد بشكل فعال لعدد من التحديات في مختلف المجالات، مثل الحد من الفقر والالتحاق بالمدارس الابتدائية، والحصول على مياه الشرب، والحد من وفيات الأمهات والأطفال، واضطلعت بدور ملحوظ في حالات الكوارث الطبيعية وفي مجال الإغاثة الإنسانية. بيد أننا يجب أن نشير إلى أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كان متفاوتا وإلى أنه مع اقتراب الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي إيلاء الأولوية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ولا بد أن نظل التنمية في صميم اهتماماتنا إلى جانب اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي حتى يمكن الاستجابة بصورة أفضل للتحديات العالمية التي نتعامل معها جميعا اليوم. ولا تزال أفريقيا أكثر المناطق ضعفا وتضررا في ما يتعلق بالكوارث الطبيعية والفقر والجوع والمرض، لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووباء الإيبولا الذي انتشر مؤخرا بآثاره المدمرة والتراعات المسلحة والإرهاب بجميع أشكاله. لذلك، يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل إيلاء اهتمام خاص للصعوبات التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، والتي تتطلب المزيد من المشاركة من جانب جميع الشركاء بهدف تقديم إسهام أكبر وأكثر فعالية في بزوغ فجر عالم يسوده السلام الدائم وينعم بالرخاء المشترك.

وبينما يواصل تفشي فيروس الإيبولا التسبب في عواقب وخيمة في أجزاء من غرب أفريقيا، مع ما لذلك من أبعاد إقليمية ودولية محتملة، فإن الوباء يشكل تذكيرا بأهمية الالتزام المستمر نحو البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك تلك الواقعة في أفريقيا والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي حين تحرز البلدان ذات الظروف الخاصة تقدما كبيرا، يسلط التقرير الضوء على أوجه القصور الضخمة التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بنظم الصحة والتعليم، فضلا عن مجالي الطاقة والهياكل الأساسية. وأخيرا، يشير التقرير إلى أننا يجب أيضا أن نضع تدابير يهدف دعم البلدان الأكثر تضررا من الأخطار الناشئة التي تهدد السلام الدولي، ولا سيما الجريمة المنظمة والمخدرات والاتجار بالبشر والإرهاب الدولي.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أولا أود أن أتقدم بخالص التهاني لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وأن أعرب لكم عن دعمنا الكامل خلال عملنا في السنة المقبلة.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/69/1) الذي يسلط الضوء على التغيرات السريعة والكبيرة للغاية بدءا من أوجه عدم المساواة بين السكان والآثار الكارثية لتغير المناخ والتراعات المسلحة، إلى الإرهاب. والتحديات الكبيرة التي تواجه العالم اليوم تتطلب من منظماتنا التكيف بسرعة من أجل الاستجابة في الوقت المناسب وفي الوقت نفسه تعزيز دورها في مجال الوساطة على أساس سليم ومتين في سياق القواعد والمعايير من أجل تحسين فعاليتها.

وكما نعلم جميعا، يبقى حفظ السلام النشاط الرئيسي للأمم المتحدة، كما يتضح من عشرات الآلاف من حفظة السلام المنتشرين في أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، يعود التزام

الديمقراطية. ويود وفد بلدي أيضا أن يكرر التزام المملكة الراسخ بمواصلة برامج التعاون والتضامن مع البلدان الأفريقية الشقيقة، بغية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من خلال الشراكات القائمة على أساس النهج المفيد للجميع.

علاوة على ذلك، إن المغرب الذي يركز دائما على الحوار والتشاور، يساهم إسهاما كبيرا في مبادرات حل الصراعات بالوسائل السلمية. ويحذو وفدي أمل وطميد في وضع حد لأعمال العنف في سوريا وليبيا، وتحقيق تحوّل سياسي يلبي طموحات الشعبين، ويكون قادرا على ضمان السلامة الإقليمية، والوحدة الوطنية، والاستقرار في المنطقة بأسرها. كما يدعو المغرب إلى تعبئة التأييد الدولي لقضية فلسطين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل.

وفي الختام، أكرر أن المغرب لا يزال ملتزما بالعمل مع جميع الدول الأعضاء في منظماتنا، ومستعدا لبناء أمة متحدة قوية وقادرة على الاضطلاع بالمهام الصعبة الموكلة إليها، والتصدي للعديد من التحديات التي يجب أن تواجهها في القرن الحادي والعشرين. ولا بد لنا جميعا أن نعمل بلا كلل على نحو جماعي ومنسق بغية كفالة احترام السلام، والأمن، ونشر قيم التسامح والتعايش، خدمة للبشرية جمعاء.

السيد ريبس رودريغيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على تقديم تقريره عن أعمال المنظمة (A/69/1).

في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، سوف نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة رسميا. ففي ذلك التاريخ بالذات من عام ١٩٤٥، بدأ العالم عملية التعافي من حرب دموية عالمية أدت إلى مصرع حوالي ٦٠ مليون إنسان، أو نحو ٢ في المائة من سكان العالم في ذلك الحين. ولقد أذنت الدول الأعضاء المؤسسة الإحدى والخمسون بقيام عصر كان يواجهه بالفعل التحدي المتمثل في القوة التدميرية

وكما تم التأكيد في الرسالة التي وجهها صاحب الجلالة الملك إلى الجمعية العامة في آخر مناقشة عامة لها:

”إنّ العالم اليوم عند مفترق طرق. فإمّا أن يقوم المجتمع الدولي بدعم الدول النامية لتحقيق تقدمها وضمان الأمن والاستقرار في مناطقها، وإمّا أننا سنتحمّل جميعاً عواقب تزايد نزعات التطرف والعنف والإرهاب، التي يُغذّيها الشعور بالظلم والإقصاء، والتي لن يسلم منها أيّ مكان في العالم“ (A/69/PV.11، صفحة ٣٣)

لذلك، واستنادا إلى هذه الملاحظة، فإن منظماتنا مدعوة إلى أن تتحدى نفسها وتجري نقدا ذاتيا من أجل الارتقاء إلى مستوى التوقعات، والاضطلاع بالدور الذي أسنده إليها مؤتمر سان فرانسيسكو. وفي هذا السياق، يشكل انتشار أيديولوجيات الإرهاب والظلامية والتطرف مصدر قلق للمجتمع الدولي، ويتطلب تضافر جهود الجميع للقضاء عليه.

ولقد ساهمت المملكة المغربية، من جانبها، مساهمة نشطة في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب في جميع أشكاله، كما يلاحظ المجتمع الدولي ويشيد به. والتزامها الطويل الأمد بمكافحة هذه الظاهرة لقي التنويه من لجنة مكافحة الإرهاب في الأسبوع الماضي، التي كرست اجتماعا كاملا لاستعراض تجربتها في محاربة التطرف والتعصب وتحريضهما على الأعمال الإرهابية. وقام المشاركون المغربيون في الفريق الرفيع المستوى بعرض الدور الذي أدّاه المغرب في مجال مكافحة التطرف العنيف من خلال مُجّه الشامل، الذي يركز على الثالوث المتمثل في التدريب، والتنمية، والأمن. بالإضافة إلى ذلك، إن تعاون المغرب مع البلدان الأفريقية الصديقة في تدريب الأئمة على مفاهيم الاعتدال في المذهب المالكي الحقيقي كان موضع ترحيب الفريق، الذي تألف من كبار الزعماء الدينيين من مالي، وكوت ديفوار، وغينيا، وموريتانيا.

وتلاحظ المملكة المغربية بارتياح التقدم المحرز في بعض مناطق أفريقيا، بما في ذلك كوت ديفوار وجمهورية الكونغو

إن تغيّر المناخ هو واقع حقيقي لا لبس فيه، ومن الواضح بصورة متزايدة أن أيدي البشر تعمل على تسريعه. فالتغطية الجليدية للأرض آخذة في التناقص. ودرجة الحرارة السطحية على صعيد العالم آخذة في التزايد، ومنسوب البحر يرتفع تدريجياً. وهناك العديد من الظواهر الجوية البالغة الشدة التي تحدث، وتأثيرات تجمّض البحار والمحيطات أصبحت واضحة. أمّا انبعاثات غازات الدفيئة التي تسبب الاحترار العالمي، فلم تتوقف عن تزايدها طوال العقود الأربعة الماضية.

ويظل السبب الجذري للأزمة البيئية العالمية، بما في ذلك تغير المناخ، هو الأنماط غير العقلانية وغير المستدامة للإنتاج والاستهلاك الناجمين عن النظام الرأسمالي للهيمنة الاقتصادية، الأمر الذي يسبب عدم المساواة والفقر. ولا يسعنا أن نتصدى لتغير المناخ دون حتى الاقتراح بمواجهة أسبابه الجذرية، أو الدخول في معركة عنيفة ضد الفقر وعدم المساواة. ونحن نعلم أن السوق لن تحل أياً من هذه المشاكل. وكما ذكر وزير خارجية جمهورية كوبا في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر قمة المناخ لعام ٢٠١٤، إن المطلوب بذل جهود جبارة والتعهد بالتزامات واضحة. والمطلوب إرادة سياسية حقيقية من جانب حكومات البلدان الصناعية، التي سوف تشارك بالضرورة في رسم مصير الجنوب الفقير.

ومن غير المقبول عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من وجود الموارد الهائلة والثورة التكنولوجية التي يعيشها الجنس البشري. فالحلول اللازمة يتم تأجيلها، ونحن نخدع أنفسنا إذا كنا نعتقد أن مجرد اتفاق من جانب الأمم المتحدة لتحديد الغايات والأهداف لجدول أعمال التنمية المستدامة سوف يتصدى لأوجه الظلم، والتفاوتات، والأسباب الجذرية للتخلف الإنمائي في مختلف أنحاء الكوكب. إن المطلوب مشاركة جميع الدول الأعضاء، وفي مقدمتها البلدان الصناعية. وثمة قوى كبرى عليها دين تاريخي يتعين

للقنبلة الذرية، التي عاناها سكان هيروشيما وناغازاكي قبل مايزيد على شهرين بقليل من ذلك التاريخ.

وبعد انقضاء سبعة عقود، وجد البشر أنفسهم عالقين بين الحياة والموت، يواجهون تهديدات خطيرة. فوجود الآلاف من الأسلحة النووية ذات القدرة على محو البشر من الوجود؛ وتسارع تغيّر المناخ بشكل مدمر؛ والأوبئة الخطيرة التي يتوسع انتشارها بسرعة؛ والتهديدات والهجمات الجديدة ضد سيادة الشعوب وتقرير مصيرها، ليست سوى بعض أخطر التهديدات. وهناك ٧,٢ بليون نسمة ينتظرون الأمم المتحدة كي تفي بعهدها بالذات.

إن كوبا توافق الأمين العام على أنه يجب إعطاء الأولوية للقضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. فلا شيء يمكنه تبرير حقيقة أن قرابة ٢٥ عاماً بعد الإعلان عن نهاية الحرب الباردة، ما زال الجنس البشري مهدداً بوجود أكثر من ١٦٠.٠٠٠ سلاح نووي، وبوجود ٤٠٠٠ منها جاهزة للاستخدام الفوري. واستخدام جزء صغير منها فحسب سيخلف عواقب كارثية على كوكبنا. ومن هنا تأتي أهمية الخطوة التاريخية التي اتخذتها الجمعية العامة بتحديد تاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي تم مؤخرًا الاحتفال به لأول مرة بنجاح كبير.

والسبيل الوحيد لكفالة ألا تعاني البشرية مرة أخرى على الإطلاق من العواقب الوخيمة لاستخدام الأسلحة النووية هو في حظرها وإزالتها بشكل كامل. وتحقيقاً لهذه الغاية، اقترحت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء إبرام اتفاقية شاملة بشأن حظر حيازة الأسلحة النووية، واستحداثها، وإنتاجها، وامتلاكها، وتجربتها، وتخزينها، ونقلها، واستخدامها أو التهديد باستخدامها، ومن ثم تدميرها. وندعو الأمين العام إلى الاستمرار في ممارسة نفوذه بغية بدء المفاوضات بشأن هذه الاتفاقية.

فوراً لنداء المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية والأمين العام بشأن الحالة. والمجموعة الأولى من خبراء الصحة الدوليين باتت في سيراليون فعلاً. والقائد التاريخي للثورة الكوبية، فيديل كاسترو، وصف هؤلاء الأبطال في مجال الرعاية الصحية بأنهم أبطال عصرنا، وذلك في مقالة نُشرت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أقتبس مقتطفاً منها:

”لن يكون صانعو الأسلحة الفتاكة موضع تكريم في المستقبل. فعسى لمثال هؤلاء الكوبيين المتجهين إلى أفريقيا أن يُلهِم قلوب وعقول أطباء آخرين في العالم، ولا سيما أولئك الذين لديهم موارد أكبر، مهما كان دينهم، بالتفاني الأكثر رسوخاً في واجب التضامن الإنساني.“

هذه هي الروح والإرادة السياسية اللازمتان لتجاوز التحديات التي نَجدها أماننا. وكوبا - بصفتها بلداً صغيراً يخضع لحصار اقتصادي وتجاري ومالي تفرضه أكبر دولة في العالم - تُثبِت أن ذلك ممكن.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):
إننا نشكر الأمين العام على التقرير الشامل والاستشراقي (A/69/1). لقد كان العام الماضي سنة صعبة للسلام والأمن، لأن النزاعات القائمة أصبحت أكثر تعقيداً، ونشأت نزاعات جديدة، وأشكال جديدة من العنف ضربت عدة بلدان. ونحن نحیی قيادة الأمين العام في مواجهة هذه التحديات. فتركيزه المتأثر على الحوار، والدبلوماسية والتسوية السلمية للنزاعات كان بريق أمل في حالات مظلمة عديدة.

إنَّ حالة السلام والأمن في أرجاء عديدة من العالم مضطربة وتترلق نحو الفوضى. وتوازن ما بعد الحرب الباردة يخضع لضغط شديد. وتطفو على السطح حروب باردة وتصدعات جديدة. ويبدو بعد فوات الأوان أنه لم يتم على مرّ السنين بناء المؤسسات الإقليمية وعبر الإقليمية القادرة على

تسديده للشعوب التي كانت تنهب خيراتها في إطار نظامي هما الاستعمار والاستعمار الجديد، ونظام العلاقات الاقتصادية والمالية الجائر المفروض على العالم حالياً.

ولا يمكننا تحقيق جدول أعمال جديد للتنمية المستدامة بوجود ١ في المائة من أغنى سكان هذا الكوكب يمتلكون ٥٠ في المائة من الثروة العالمية، وبوجود ٨٥ شخصاً هم الأكثر ثراء في العالم يمتلكون ما يعادل الموارد الاقتصادية التي يمتلكها ٣,٥٧ بلايين نسمة من أشد الناس فقراً، الذين يمثلون نصف عدد السكان في العالم.

وستبقى خطة التنمية المستدامة الجديدة بعيدة المنال طالما بقي واحد من كل خمسة أشخاص في البلدان النامية يعيش على أقل من ١,٢٥ دولاراً في اليوم، وظلّ نحو ١,٥ بليون شخص في ٩١ بلداً يعيشون في حالة فقر متعدد الوجوه، مع مظاهر النقص المتزامنة في الصحة والتعليم ومستويات المعيشة.

وستبقى خطة التنمية المستدامة الجديدة بعيدة المنال طالما بقي ٨٤٢ مليون شخص، واحد من كل ثمانية تقريباً، يفتقدون الأمن الغذائي، كما كانت الحالة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣، أو بينما تواصل معاناة الناس من الاحتلال الأجنبي، كما يعاني الشعب الفلسطيني. ولن تتوافر الموارد اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة الجديدة إلا بتكريس جزء من الإنفاق العسكري العالمي الهائل، الذي وصل في عام ٢٠١٣ إلى مبلغ ضخّم قدره ١,٧٤٧ بليون دولار، لتغطية وسائل التنفيذ المطلوبة.

إنَّ الجمعية العامة تتحمل المسؤولية عن تعبئة الموارد المالية اللازمة لتجاوز المشاكل المذكورة ومشاكل أخرى واردة في تقرير الأمين العام بشأن عمل المنظمة (A/69/1). ولا يمكن تأجيل تعزيز الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن على نحو واسع النطاق ليصبح هيئة ديمقراطية وشفافة وشاملة.

إنَّ البشرية تواجه تحدياً جديداً في تأثير وانتشار إيبولا في غرب أفريقيا. والمطلوب إجراء عاجل. وقد استجابت كوبا

إن بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تؤدي دوراً محورياً في صنع السلام واستدامته. وباكستان، بصفتها بلداً طليعياً مساهماً بقوات، ستواصل وضع حفظة السلام لديها بتصرف الأمم المتحدة. وقد نشرنا مؤخراً أكثر من ١٠٠٠ فرد في جمهورية أفريقيا الوسطى للمساهمة في استقرار الحالة هناك. وسنشارك مشاركة كاملة مع الأمين العام وفريقه الرفيع المستوى المعني بالاستعراض الاستراتيجي المقبل لحفظ السلام. وإننا نقدر الحاجة إلى عمليات مرنة ومتنقلة وذكية، ونتطلع إلى مناقشة المجموعة الكاملة من المسائل التي تغطي الولايات الجوهريّة، والانتشار السريع، والقيادة والتحكم، والتكنولوجيات الجديدة وتأثيراتها في القانون الدولي الإنساني. ومبادرة نائب رئيس الولايات المتحدة جو بايدن حسنة التوقيت باستضافة مؤتمر قمة ساعدنا على طرح بعض هذه المسائل على الطاولة، بحيث يمكننا الخروج بخارطة طريق أوضح لعمليات حفظ السلام.

وإننا نسعى في محيطنا إلى سياسة من المشاركة البناءة لحلّ الخلافات وتعزيز الفرص الاقتصادية للمنطقة. فليس من الممكن إخفاء المسائل التي تعتمل منذ فترة طويلة. وكما قال رئيس الوزراء نواز شريف أمام الجمعية، يتعين حلّ المسألة الجوهريّة المتعلقة بجامو وكشمير عبر المفاوضات، وفقاً لتمنيات شعبيهما.

في هذا الصدد، ذكرّ الأمم المتحدة بمسؤوليتها. وأعرب عن قلقة العميق إزاء التصعيد الأخير لانتهاكات وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة وخط الحدود المعمول به من قبل قوات الأمن الهندية. وقد أزهقت أرواح أربعة أبرياء نتيجة لإطلاق النار من قبل القوات الهندية بالأمس الذي صادف مناسبة عيد الأضحى. وندعو الحكومة الهندية لوقف إطلاق النار فوراً، ولتساعدنا في الحفاظ على الهدوء. وينبغي تمكين فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان من القيام بدوره في رصد وقف إطلاق النار.

استيعاب صدمات السنة الماضية وصدّ الأحداث المأساوية التي شهدناها. والأمم المتحدة تقود جهود المجتمع الدولي، لكنها تحتاج أيضاً إلى دعم الركائز الإقليمية التي يمكنها تحويل هذا المجتمع إلى أسرة واحدة بهدف مشترك للسلام والأمن.

لقد تكلم الأمين العام في تقييمه عن التوجّهات المثيرة للقلق في الأحواء الأمنية العالمية. وقد ذكر بالتحديد أوكرانيا، والشرق الأوسط، وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. والاختلافات بين المحرمين، والمجموعات القتالية ومُفسدي السلام أمست ضبابية. وقد ألمح أيضاً إلى المخاطر المحتملة على السلامة والأمن من الاستخدام غير المأذون للمواد النووية، الإشعاعية، والبيولوجية والكيميائية. فينبغي أن تكون لدينا استراتيجيات في موضع التنفيذ لمواجهة تلك المخاطر.

وإننا نقدر الجهود المشتركة لمجلس الأمن والأمين العام لتحقيق نوع من الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى على نطاق أوسع، فضلاً عن منطقة الساحل الأوسع، بما فيها مالي. لكنّ السلام هشّ في هذه المناطق، وفي غرب أفريقيا، وعرضة للانزلاق في النزاع. وفيروس إيولا جعل الحالة أكثر سوءاً.

ونحن ندعم جهود المجتمع الدولي لمواجهة حكم الإرهاب الذي أطلق عنانه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو ظاهرة لا يُقرّها أيّ دين أو طائفة. وبالإضافة إلى التعامل مع ذلك البلاء مباشرة، يتعين توجيه القوات المتحاربة في سوريا نحو الحوار والمصالحة.

وبعد صيف عمليات القتل في غزة هذا العام، لا ينبغي للحل القائم على وجود دولتين أن يصبح سراباً مرة أخرى. وإننا ندعو المجموعة الرباعية إلى تنشيط محادثات السلام المتعثرة لتحرير الأسرى الفلسطينيين، ورفع الحصار عن غزة والتوصّل إلى اتفاق بشأن دولة فلسطينية كاملة السيادة.

والموارد اللازمة لتحقيقها والشراكات الواسعة التي من شأنها تحقيق الخطة العالمية التحويلية الذي سنعمل عليها معا. ينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تعالج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. غير أنه من الوهم الاعتقاد بأننا سنتمكن من تحقيق تلك الأهداف دون إيلاء نفس القدر من الأهمية للسلام والأمن والحكم الديمقراطي وسيادة القانون والاحتكام إلى القضاء وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وقبل كل شيء بناء المؤسسات. وهذه جميعا عوامل تمكينية بالغة الأهمية لا غنى عنها من أجل التنمية المستدامة.

وتجسد أهداف التنمية المستدامة، التي تم التفاوض بشأنها وأقرتها الدول الأعضاء، الإرادة الجماعية للقضاء على الفقر وهتمة الظروف من أجل التوزيع العادل للثروة. ونحن نتطلع الآن إلى التقرير التجميعي الذي يعدّه الأمين العام، والذي سيتضمن عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، والتوصيات الصادرة عن لجنة الخبراء الحكومية الدولية بشأن تمويل التنمية المستدامة. وسيتعين مواصلة توصيات هذا الأخير مع القواعد التي سنتبثق عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في العام القادم. وسيكون ذلك ضروريا من أجل إطلاق الموارد، ولكن لن تكون تلك الموارد متاحة إذا لم نعمل جاهدين لإقامة شراكات بين الأمم المتحدة والحكومات والأعمال والمجتمع المدني والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ونعتقد أنه ينبغي لنا وضع نظام للاستعراض في خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥.

وقد كان للقيادة الاستثنائية للأمين العام والمثابرة دور فعال في إنجاح مؤتمر قمة المناخ في الشهر الماضي. وإذا كانت الأنشطة البشرية الواعية هي السبب الرئيسي للاحتراق الملحوظ، وهناك دليل علمي قاطع على أنها كذلك، يمكننا أن نتخذ الخطوات اللازمة لتغييرها إلى عكس ذلك. ولذا من الضرورة الملحة أن تترجم الالتزامات السياسية، التي قطعها

ولقد رحبنا بتشكيل الحكومة الجديدة في أفغانستان. ونتمنى كل الخير لشعب أفغانستان، بينما يعمل على تعزيز مؤسساته الأمنية ويسعى إلى تحقيق تنميته الاقتصادية. وستعمل باكستان مع أفغانستان بثبات في مكافحة الإرهاب وإيجاد فرص جديدة للتعاون في قطاعات الصناعة والتجارة والهيكل الأساسية والطاقة. ونحن عازمون، في حربنا الجارية ضد الإرهاب، على القضاء على هذا التهديد من أرضنا. وتقوم قواتنا المسلحة بالأسلحة بإخراج الإرهابيين وتفكيك مخابثهم وشبكاتهم، وتقويض المصادر والقوى الشريرة التي تغذيهم. وتقف أمتنا بأسرها صفا واحدا لدحر تلك القوة الشريرة وأيديولوجيتها في الكراهية.

في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، تؤيد باكستان الأمن للجميع. ولتحقيق مزيدا من الحركة في مؤتمر نزع السلاح، يجب أن تعالج المسائل الأربع الأساسية - نزع السلاح ومعاهدة المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والضمانات الأمنية السلبية - في وقت واحد وبدون إبراز أوجه عدم التكافؤ في المخزونات الحالية من المواد الانشطارية. إن باكستان مؤهلة لعضوية نظم مراقبة الصادرات، ولا سيما مجموعة موردي المواد النووية، وإمكانية الوصول الكامل إلى الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية.

وينبغي أن يكون إصلاح الأمم المتحدة شاملا. ويجب أن يجسد مجلس الأمن مصالح جميع الدول الأعضاء - الصغيرة والمتوسطة والكبيرة - وليس طموحات البعض. وفي الشهر الماضي قال رئيس وزراء باكستان للجمعية:

”ينبغي ألا يكون هناك مقاعد دائمة جديدة في المجلس. فهذا من شأنه أن يكون مناقضاً للطابع الديمقراطي لهذه الهيئة العالمية“ (A/69/PV.12، الصفحة ٣٩).

وفي السنوات الـ ١٥ المقبلة، سنكون بحاجة إلى رؤية متكاملة للأهداف الطموحة من أجل التنمية المستدامة،

وفي الختام، دعا رئيس الوزراء آبي في بيانه أمام الجمعية العامة (انظر A/69/PV.9)، المنظمة والدول الأعضاء فيها إلى العمل معا للتوصل إلى حل نهائي للمسألة التي طال انتظارها وتعلق بإصلاح الأمم المتحدة بطريقة تحسّد واقع القرن الحادي والعشرين.

وفي ذلك السياق، تسعى اليابان لأن تصبح عضوا دائما في مجلس الأمن وتتولى الاضطلاع بالدور المناسب الذي يتطلبه مثل ذلك المركز.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أهم أدوات المنظمة لصون السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن نقر بالتحدي الذي يواجهها، ألا وهو، كيفية جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر استدامة فيما يتعلق بالجانب المالي والجانب الخاص بالموارد البشرية على السواء. وذلك يتطلب منا اتخاذ إجراءات ملموسة وكلية بغية تحسين تلك الأداة.

وفي ذلك الصدد، تواصلت اليابان المساهمة في عمليات حفظ السلام بتوسيع مشاركتها تحت راية إسهام اليابان الفعال في إحلال السلام من خلال الالتزامات التي أعلنتها رئيس الوزراء آبي في مؤتمر قمة حفظ السلام، المعقود في أيلول/سبتمبر. كما تدعم اليابان الاستعراض الاستراتيجي الذي بدأه الأمين العام وهي تسهم بصورة فعالة في المسائل المتعلقة بحفظ السلام خلال هذه الدورة بالمشاركة الفعالة في المناقشات المقبلة في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة. وفيما يتعلق بلجنة بناء السلام، ما فتت اليابان عضوا في اللجنة منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥. ومنذ عام ٢٠١١، تتولى اليابان رئاسة الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة بناء السلام. وفي هذا العام عقد الفريق العامل مجموعة من الاجتماعات بشأن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في عمليات خفض قوام البعثات وسحبها. وسنحتتم تلك الممارسة بتقديم تقرير رئيس الفريق العامل، المقرر أن يصدر

قادة العالم في مؤتمر القمة المعني بالمناخ هذا العام، إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ في عام ٢٠١٥.

وسوف ندعم جهودكم خلال هذه الدورة، السيد الرئيس، من أجل إحراز تقدم بشأن جميع هذه القضايا الحساسة.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن استهل كلمتي بتهنئة معالي السيد سام كاهامبا كوتيسا على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وتتطلع اليابان إلى قيادته خلال الدورة الحالية في التعامل مع التحديات التي تواجه الجمعية العامة. وتود اليابان العمل معه سويا لنجاح الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. كما أود أن أنقل إلى معالي الأمين العام بان كي - مون تقدير اليابان العميق للجهود التي بذلها في إدارة الأنشطة المتنوعة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وعلى تقريره الأخير عن أعمال المنظمة (A/69/1)

وقد تعاون رئيس الوزراء الياباني شيترو آبي ووزير الخارجية فوميو كيشيدا، خلال زيارتهما لنيويورك لحضور الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة قبل أسبوعين، مع العديد من قادة العالم لإحراز تقدم بشأن التحديات الأكثر شيوعا التي تواجه العالم اليوم. وقد أوجز رئيس الوزراء آبي، خلال حضوره مؤتمر قمة المناخ عام ٢٠١٤ والاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس إيبولا، رد اليابان على كل من تلك القضايا الملحة. ولمكافحة تغير المناخ، ستقوم حكومتي بتقديم مساعدة تقنية للبلدان النامية، وتشجيع الابتكار التكنولوجي لكفاءة استخدام الطاقة، والإسهام في الإطار الدولي في المستقبل. وفي إطار مكافحة فيروس إيبولا، تقدم اليابان ٤٠ مليون دولار في مساعدة جديدة لبلدان غرب أفريقيا المتضررة جراء تفشي المرض، وتدعم مبادرة الأمين العام لإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا. وفي هذا الصدد قررت حكومة اليابان، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، تقديم منحة عاجلة قدرها ٢٢ مليون دولار.

مسألة منع الانتشار بفهم واضح للآثار الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية وبتقييم موضوعي لحالة النظام الدولي، الذي يواجه أخطارا نووية متنوعة بشكل متزايد. واليابان مصممة على مواصلة إحراز تقدم مطرد في نزع السلاح النووي على نطاق العالم بخفض عدد الأسلحة النووية والدور الذي تضطلع به والحافز لحيازتها، وأيضا بمنع بروز دول جديدة حائزة للأسلحة النووية، ومنع أنتشار المواد والتكنولوجيا ذات الصلة بصنع الأسلحة النووية والإرهاب النووي.

وتشجع اليابان خطة قيام مجتمع تضطلع فيه النساء بدور لاعم، على نحو ما أكد عليه مجددا رئيس الوزراء آبي الشهر الماضي أمام الجمعية العامة. والأمم المتحدة والدول الأعضاء بحاجة إلى العمل معا نحو تعزيز حقوق الفئات الضعيفة المختلفة. ويقدم تصديق اليابان في كانون الثاني/يناير الماضي على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أحد الأمثلة الأخيرة على التزام اليابان بالنهوض بحقوق الإنسان.

وترحب اليابان بالجهود الحثيثة التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك التقرير الذي أصدرته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وستقدم اليابان، بالترافق مع الاتحاد الأوروبي، قرارا آخر بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الدورة للجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد محمد أمينوف (طاجيكستان).

وفيما يتعلق بالمسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية، من المقرر أن تعقد الدورة الرئيسية للنظر في تقرير الأداء الأول لميزانية فترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ومخطط ميزانية ٢٠١٦-٢٠١٧. وانطلاقا من منظور تطبيق ضوابط الميزانية، سيقوم وفد بلدي بشكل متأن بتحليل وتقييم جميع المتطلبات الإضافية المحتملة للميزانية الحالية. ونطلب من الأمانة العامة النظر في ميزانية فترة السنتين

بنهاية العام. ونأمل أن يفيد التقرير استعراض عام ٢٠١٥ لهيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام بتقديم منظور مفيد بشأن الدور الذي يتعين أن تضطلع به لجنة بناء السلام في سياق عمليات انتقال بعثات الأمم المتحدة.

وفي الوقت الحالي نواجه المهمة الهائلة والتاريخية المتمثلة في صياغة واعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في العام المقبل. وأعتقد أن الشمول والاستدامة والقدرة على الصمود ستشكل أهم عناصر الخطة. كما أود أن أشير إلى أنه، في آذار/مارس المقبل، ستستضيف اليابان، في سينداي، المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث. ونرى أن المؤتمر سيتيح فرصة لمناقشة المسائل الإنسانية ومنع وقوع الكوارث بطريقة متكاملة وسيسهم في التعاون الدولي بشأن الحد من أخطار الكوارث، فضلا عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وما انفكت عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا تجري على قدم وساق منذ عام ١٩٩٣ من خلال التعاون الوثيق فيما بين اليابان، ومكتب الأمم المتحدة للمستشار الخاص المعني بالتنمية في أفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي. وتتبادل أفريقيا واليابان لأكثر من ٢٠ عاما كلا مفهوم وممارسة تحقيق التنمية الراسخ في فكرة الملكية والشراكة. ولمواصلة البناء على ذلك الأساس، ستحشد اليابان مبلغا يصل إلى ٣٢ بليون دولار للفترة ما بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٣٠ في كلا القطاعين العام والخاص، على نحو ما أعلن في مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا الذي عقد في يوكوهاما، اليابان، في العام الماضي. واليابان عاقدة العزم على زيادة تعزيز جهودها من خلال عملية مؤتمر طوكيو لتشجيع النمو القادرة على إحداث التغيير وعلى الصمود والشامل في جميع أنحاء أفريقيا.

واليوم، لا يزال يوجد في العالم أكثر من ١٦ ٠٠٠ سلاح نووي. وترى اليابان أنه ينبغي ترسيخ الجهود الرامية إلى معالجة

تلك النتائج على مضاعفة جهودنا في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في المناطق والأقاليم التي شهدت تقدماً أبطأ، وعلى أن نحدد لأنفسنا أهدافاً أكثر طموحاً من أجل القضاء على الفقر المدقع مرة واحدة وإلى الأبد بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي سياق المناقشات الجارية بشأن خطة التنمية للتعاون الدولي، فإننا نرغب في تسليط الضوء على أهمية مؤتمر قمة مجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي عقد بدعوة من دولة بوليفيا المتعددة القوميات في سانتا كروز دي لا سيينا في حزيران/يونيه، في سياق الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المجموعة. وسمح الاجتماع بإجراء حوار مفتوح وموضوعي بين قادة العالم النامي، مما أدى إلى اعتماد الإعلان المعنون "من أجل نظام عالمي جديد للعيش الكريم" (A/68/048، المرفق). وتضمن الإعلان تعاريف لرسم مسار مجموعة الـ ٧٧ والصين خلال السنوات المقبلة.

إن هذه الدورة تنعقد خلال عام هام بوضوح، ليس لتحديد القضايا الأساسية فيما يتعلق بالتعاون الدولي والبلدان النامية فحسب، ولكن أيضاً للعمل المتعدد الأطراف ككل. ولدينا الفرصة لتعزيز الأمم المتحدة باعتبارها المحفل العالمي والديمقراطي بامتياز القادر على التوصل إلى توافق آراء، وإيجاد حلول فعالة وواقعية لتوفير المزيد من الأمان والرفاه لشعوبنا. وفي ذلك الصدد، فإننا نعتقد أن التفاوض بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية خلال الجزء الأول من العام المقبل والتفاوض حول إطار قانوني دولي لإعادة هيكلة الديون السيادية في وقت تتجلى فيه بوضوح ضرورة إعداد إطار قانوني كهذا، كل ذلك سيتيح لنا فرصاً ينبغي ألا نهدرها.

وترى الأرجنتين أن جوهر النقاش هو التنمية المستدامة، باعتبارها مفهوماً يشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية. ويظل القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتوفير فرص العمل وحماية البيئة،

المقبلة ليس على أساس تمديد ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ فحسب بل بنظرة جديدة في احتياجات المنظمة. وتعرب اليابان عن تقديرها لالتزام الأمين العام المستمر والصارم بتحسين إدارة الأمانة العامة ومرافق الأمم المتحدة.

وسأحتتم بياني اليوم بتذكر أن عام ٢٠١٥، العام المقبل، سيصادف الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وستواصل اليابان العمل بشكل وثيق مع الأمين العام لضمان بناء الأمم المتحدة الأكثر فعالية وكفاءة. ونأمل أن تحذو حذونا الأمم المتحدة والدول الأعضاء، باستحضار توقع استشرافي للمستقبل بغية التصدي لأكثر التحديات الملحة في وقتنا الحالي.

السيد إستريمي (الأرجنتيني) (تكلم بالإسبانية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على تقديم تقريره عن أعمال المنظمة خلال العام الماضي بشأن التحديات التي تواجهنا في عام ٢٠١٥ (A/69/1).

وكما يلاحظ الأمين العام، فإن هذا العام شهد تحديات ولكنه شهد أيضاً إحراز تقدم هام في الحوار المشترك بشأن خطة التنمية الدولية فيما يتعلق على السواء بتنفيذ الأهداف الإنمائية في هذا العام المتبقي لبلوغها وتحديد خطة التنمية الجديدة، المقرر تنفيذها في عام ٢٠١٥. وفي ذلك الصدد، نشعر بالامتنان على التقرير والتوقعات التي يقدمها لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ونحن نرحب بشكل خاص بالتقدم المحرز، على سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في تحقيق وتجاوز الأهداف المحددة لمنطقتنا في مجال الحد من الفقر المدقع والمساواة بين الرجل والمرأة في مجال التعليم. ونرحب أيضاً بتأكيد المنطقة أن معدل التوظيف قد نما بشكل مطرد، رغم أن معدل التوظيف العالمي يشهد انخفاضاً طفيفاً، وأنا نسير على الطريق لتحقيق هدف خفض أعداد الجوع بمقدار النصف. وتشجعنا

إعادة هيكلة الديون السيادية، ولشعورها بالطابع الملح لذلك. وقد قررنا معا أن الوقت حان لتزويد النظام المالي بالإطار القانوني الذي يمكن البلدان من الخروج من أزمة الديون على نحو مستدام. وهذا الجهد ليس شاغلا للأرجنتين أو للبلدان النامية وحدها بخصوص صناديق الاستثمار الجشعة. إنه يشير إلى اتخاذ موقف ضد الابتزاز الدولي والمضاربات المالية لصالح التنمية المستدامة. وكمحفل دولي وعالمي وحيد تمثل فيه جميع البلدان على قدم المساواة، فإن الجمعية العامة هي المحفل المناسب لحل هذه المسألة.

وتشير الفقرة ٤٦ من تقرير الأمين العام إلى أن تكلفة الفرد من أنشطة حفظ السلام قد انخفضت بنسبة ١٥ في المائة على مدى أربع سنوات. وفي حين أننا ندرك ونرحب بالحاجة لتحقيق الفعالية من حيث التكلفة فيما يتعلق بتكاليف بعثات حفظ السلام وأهمية آليات مثل وضع استراتيجية لدعم الأنشطة الميدانية، إلا أننا ندرك أن هذا التخفيض يعبر أيضا عن الاتجاه السلبي الملاحظ في المنظمة، والمتمثل في زيادة تعقيد ولايات البعثات دون تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذها السليم. ولا يبدو من المعقول مطالبة ذوي الخوذ الزرق بتنفيذ عدد متزايد من المهام، وهو ما ينطوي على تكلفة أكبر في أماكن أكثر تعقيدا من الناحية العملية، مع السعي إلى تجسيد ميزانية عمليات حفظ السلام.

وفيما يخص تعزيز المنظمة، فإننا نأمل أن تواصل جميع الدول الأعضاء الحوار الجاري مع الأمين العام بخصوص تنفيذ مقترحات لعمليات الاستعراض المرتبطة بكل من الموارد المؤسسية والبشرية، مع السعي دائما إلى تحقيق نتائج ملموسة بشكل أكثر فعالية، كما هو في حالة مبادرة "الحقوق أولاً"، على سبيل المثال.

وفيما يخص استراتيجية الأمم المتحدة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإننا نؤيد السعي إلى التوصل إلى حلول مستدامة واستخدام التكنولوجيا الجديدة، شريطة ألا

مواضيع ملحة وأحجار زاوية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتتطلب الاستراتيجيات المتكاملة للتغلب على تلك التحديات التزاما أكبر بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا، إلى جانب وجود إرادة حقيقية لسد الفجوات الهيكلية القائمة بين البلدان.

ومن الضروري من أجل نجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تؤخذ بعين الاعتبار مستويات التنمية المختلفة للبلدان، وأولوياتها وقدراتها واحترام سيادة الدول على مواردها، على أساس المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وأود على وجه الخصوص تسليط الضوء على عمق التحليل والحوار أثناء عملية تفاوض الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة. وتُوج ذلك بوثيقة ختامية (A/68/970) تعبر عن العمل المكثف والشفاف للفريق العامل المفتوح باب العضوية. ويجب أن ينظر إلى تلك الوثيقة بوصفها عنصرا أساسيا وجوهريا في عملية التفاوض بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

اتخذت الجمعية العامة قبل بضعة أيام، في ٩ أيلول/سبتمبر، القرار التاريخي بحل مشكلة ذات أهمية حيوية للمجتمع الدولي في إطار فترة زمنية معقولة. وقررت الأمم المتحدة، باتخاذها للقرار ٣٠٤/٦٨، المعنون "نحو وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية"، إعداد واعتماد إطار سياسات متعدد الأطراف خلال هذه الدورة، عبر عملية حكومية دولية مفتوحة وشفافة بغية منع التصرفات الانتهازية لصناديق الاستثمار الجشعة التي تتآمر ضد النمو الاقتصادي المستدام والمنصف والشامل للجميع والتنمية المستدامة لشعبنا.

إن القرار ٣٠٤/٦٨ هو تجسيد حقيقي لما توليه الأغلبية الساحقة من دول العالم من أهمية للواقع المتمثل في عدم وجود ما يحميننا من استخدام وسوء استخدام المضاربين لفجوة السياسات القائمة في النظام المالي الدولي الحالي فيما يخص

الإجراءات لشواغل الدول الأعضاء بوجه عام، علاوة على تعزيز المكانة المحورية للأمم المتحدة في النظام المتعدد الأطراف. وتعرب الصين عن تقديرها للعمل الذي يضطلع به الأمين العام بان كي - مون، والأمانة العامة في هذا الصدد.

إن من واجب الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، بوصفه الآلية الأمنية الدولية الأساسية، العمل على صون السلم والأمن الدوليين. وفي سياق التصدي لجميع أنواع التهديدات والتحديات القائمة، فإنه يجب على المجتمع الدولي احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وعلى أساس احترام استقلال الدول الأعضاء وسيادتها وسلامتها الإقليمية، يجب أن ننفذ الآليات المنصوص عليها بموجب الميثاق بطريقة متكاملة، إلى جانب تسوية المسائل عن طريق الوسائل السلمية، فضلا عن إعطاء دور كامل للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وتدعم الصين العراق في جهوده الرامية إلى ضمان استقلاله وسيادته الوطنية وسلامته الإقليمية. وندعو إلى تقديم مزيد من المساعدة الإنسانية إلى العراق، بغية مساعدة الشعب العراقي على التغلب على الصعوبات التي تواجهه، وتحقيق السلام والاستقرار الوطني.

ويجب وقف النزاع والعنف الدائرين في سوريا في أقرب وقت ممكن. وتأمل الصين في أن تتمكن جميع الأطراف في سوريا من التوصل إلى وقف لإطلاق النار ووضع حد للعنف واستئناف الحوار والمفاوضات وإيجاد حل توافقي استنادا إلى الخبرة الدولية والإقليمية القيمة، بما يتسق مع الظروف الوطنية لسوريا، مع الأخذ في الاعتبار بمصالح جميع الأطراف.

وتعارض الصين بشدة جميع أشكال الإرهاب. ونؤيد جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وتنسيق الجهود بهدف التصدي لخطر المقاتلين الإرهابيين على أساس من احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية.

تساعد على خفض التكاليف فحسب، ولكن أن تزيد أيضا من الكفاءة وتحقيق أهدافا، على سبيل المثال، من قبيل التطلع إلى تحسين الاتصال بجميع اللغات الرسمية، بما في ذلك الإسبانية، حتى تتمكن جميع البلدان والمناطق، أي كانت مراحل نموها، من الاستفادة بشكل أفضل من الأدوات التي وضعتها الأمم المتحدة والوصول إلى المعارف التي تجمعها وتشرها.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على دعم الوفد الأرجنتيني للرئيس وللأمين العام في عملنا خلال هذه الدورة التاسعة والستين.

السيد ليو جيايبي (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/69/1). إن الحالة الدولية تشهد الآن تغيرات معقدة وعميقة. فقد أصبح عالمنا متعدد الأقطاب ويتسم بتزايد العولمة الاقتصادية والتعدد الثقافي، فضلا عن تعميم المعلوماتية في المجتمع، في حين تزداد قوة اتجاهات السلام والتنمية والتعاون والنتائج التي تعود بالفائدة على الجميع. وفي الوقت نفسه، لا يزال تحقيق السلام العالمي هدفا بعيد المنال. وما تزال النزاعات الإقليمية والحروب المحلية تندلع الواحدة تلو الأخرى. ولا يزال الطريق المؤدي إلى التنمية العالمية طويلا وشاقا. وبات المجتمع الدولي يواجه جميع أشكال التهديدات الأمنية غير التقليدية المترابطة والطويلة الأمد، في حين اكتست القضايا العالمية أهمية أكبر.

وما برحت الأمم المتحدة تواصل المضي قدما بالتعاون المتعدد الأطراف خلال العام الماضي. فقد اتخذت المنظمة سلسلة من الإجراءات الرامية إلى النهوض بعملية السلام وحل المسائل الإقليمية الساخنة على نحو ملائم، علاوة على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتنسيق المساعدة الإنسانية الدولية، وتعزيز نزع السلاح ومكافحة الإرهاب، في ذات الوقت الذي نواصل فيه تحقيق نتائج باهرة. وبذلك النحو، فقد استجابت تلك

كما أن الحالة الدولية آخذة في التغير أيضا. وبالمثل، فإن الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي آخذين في التغير. وفي الوقت ذاته تشهد مهام الأمم المتحدة وبعثاتها تعديلات أيضا. ويجب على الأمم المتحدة أن تعمل على مواكبة العصر في ضوء الأوضاع المتغيرة، وأن تواصل تنفيذ الإصلاحات اللازمة والرشيطة بهدف تعزيز سلطتها وزيادة كفاءتها، علاوة على تحسين تنفيذ التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وترحب الصين بالتقدم المحرز في تحقيق إصلاحات من هذا القبيل في الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونحن على استعداد للمشاركة في المناقشات بشأن الإصلاحات في الأمم المتحدة. وعلى أساس السعي إلى التوصل إلى اتفاق - مع تجنب الخلافات جانبا وكفالة شمول الجميع - فإننا ندعم برنامج إصلاح يعكس توافقا أكبر في الآراء، ومن شأنه أن يحظى بالتأييد على نطاق أوسع، فضلا عن المساعدة على الحفاظ على وحدة الدول الأعضاء، والقدرة على تطوير الأمم المتحدة في الأجل الطويل.

يصادف العام المقبل مرور الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وللاتنصار في الحرب العالمية على الفاشية. وستعمل الصين مع جميع الدول الأعضاء. ونعرب عن تأييدنا القوي لاتباع نهج متعدد الأطراف من شأنه ضمان مراعاة مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية.

وسنواصل تعزيز دعمنا لعمل الأمم المتحدة، وسنكون أكثر نشاطا في المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة في جميع الميادين، بالإضافة إلى الاستمرار في تعزيز جهود الأمم المتحدة، والإسهام بقدر أكبر في بناء عالم يسوده الوئام والسلام الدائم والرخاء المشترك.

السيد تين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق

وتدعو الصين جميع الأطراف في أوكرانيا إلى التنفيذ الفعال لاتفاق مينسك لوقف إطلاق النار، والسعي إلى إيجاد حل سياسي شامل ودائم ومتوازن عن طريق الحوار والمفاوضات. ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بالدور الملقى على عاتقها في ذلك الصدد.

وبوصف عام ٢٠١٥ نقطة الانطلاق لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإنه سيكون هاما للغاية. ويجب على المجتمع الدولي التحلي بروح تحقيق المصالح المتبادلة، واتباع نهج يحقق النجاح والتعاون للجميع، فضلا عن وضع خطة إنمائية عادلة مستدامة وشاملة للجميع لما بعد عام ٢٠١٥ على نحو مشترك. وترى الصين أنه ينبغي أن تحقق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أهدافا ثلاثة. أولا، ينبغي أن تسعى إلى تحسين رفاه الشعوب، وأن تركز على القضاء على الفقر وتعزيز التنمية. ثانيا، ينبغي أن تعزز شمول الجميع بغية توحى الإنصاف والعدل. ثالثا، ينبغي أن تركز على تنفيذ وتعزيز المبادئ الواردة في نماذج التنوع الإنمائي والمسؤولية المشتركة والمتباينة في ذات الوقت، علاوة على تعزيز الشراكات الإنمائية العالمية وتحسين تدابير وآليات التنفيذ.

ويمثل تغير المناخ تحديا تواجهه البشرية جمعاء، وبالتالي، فإنه يقتضي تعاون المجتمع الدولي. لقد قاد السيد جانغ غاولي، مبعوث الرئيس الصيني ونائب رئيس مجلس الدولة، الوفد الصيني في مؤتمر القمة المعني بالمناخ المعقود في الشهر الماضي. وقد أسفر ذلك الاجتماع عن توليد زخم جديد للتعاون الدولي فيما يتعلق بتغير المناخ. وتعرب الصين عن تقديرها لذلك التطور. ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي - على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في ذات الوقت، فضلا عن الإنصاف ومراعاة القدرات الخاصة للدول - من إكمال المفاوضات بحلول ٢٠١٥ بشأن خطة جديدة معنية بالتصدي لتغير المناخ لما بعد عام ٢٠٢٠ بهدف كفالة وضع ترتيبات أكثر إنصافا وعقلانية وفعالية فيما يتعلق بالتعاون الدولي في مجال تغير المناخ.

السياسات وفرصة أخرى لتوفير توجيهات تتعلق بالسياسة العامة من أجل تعزيز الشراكة بين الرابطة والأمم المتحدة.

يسلّط الأمين العام الضوء في تقريره على التقدم الكبير المحرز في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بصفة عامة، مع التأكيد على ضرورة المضي قدماً في عام ٢٠١٥ صوب اعتماد خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، والحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراء في الوقت المناسب بشأن تغير المناخ. وقد مهّدت الدورة الثامنة والستون للجمعية العامة الطريق لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، تعرب الرابطة عن تقديرها الكبير للجهود المتفانية التي بذلها الأمين العام والسيد جون آش، والتي أسفرت عن إحراز تقدم كبير في وضع خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. كما تتني الرابطة على جهود الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وترحب باتخاذ الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر للقرار ٣٠٩/٦٨، بشأن تقرير الفريق العامل، بوصفه الرؤية الأساسية لإدراج هذه الأهداف في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما تتفق الرابطة مع الرأي القائل بأنه يجب تحديد مجموعة صغيرة من الأهداف الطموحة، تتمحور حول الهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، وجعلها في صميم هذه الخطة والتي يجب أن تأخذ في الاعتبار سياق كل بلد من البلدان ومستوى التنمية فيه.

ما من شك في أن تغير المناخ واحد من أكبر التهديدات التي تواجه بناء مستقبل مستدام. وفي هذا الصدد، نود أن نهنئ الأمين العام على النجاح في عقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ لعام ٢٠١٤ في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وهو المؤتمر الذي اجتذب اهتمام مجموعة كبيرة من قادة العالم إلى مسألة البقاء. كما تعمل الرابطة جاهدة لمواجهة التحديات التي يشكلها تغير المناخ، بما في ذلك تعزيز قدرة دول الرابطة على الصمود من خلال التنفيذ الفعال لمبادراتها المتعلقة بتغير المناخ وخطة عملها بشأن التصدي المشترك لتغير المناخ. وتعيد

آسيا، وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وبلدي، وميانمار.

بداية، أود أن أشكر الأمين العام، على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/69/1.

ويقدم التقرير عرضاً شاملاً ومفصلاً لإنجازات المنظمة وما تواجهه من تحديات بشأن طائفة واسعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك للبشرية جمعاء.

ويتضمّن ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا حكماً يعبر عن التزامها بتوطيد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبالتالي، فإن الرابطة تعلق أهمية كبرى على عمل الأمم المتحدة وتقدر تقديراً كبيراً للتعاون معها. والإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة، المعتمد في عام ٢٠١١، هو تعبير واضح عن التزامنا بتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نرحب بالاختتام الناجح للاجتماع السنوي لوزراء خارجية الرابطة مع الأمين العام ورئيس الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤ في حدث جانبي للجمعية.

تقدّم الرابطة في الدورة الحالية مشروع قرار تقدّمه مرة كل سنتين بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا"، والذي سيحدد مجالات التعاون التي يمكن للرابطة فيها أن تساعد في التصدي للتحديات التي تواجهها الأمم المتحدة، مثل التنمية المستدامة وتغير المناخ والسلام والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون ونزع السلاح والإرهاب. ونحن نعول على الدعم المستمر من قبل جميع الدول الأعضاء. وتتطلع الرابطة إلى مشاركة الأمين العام في مؤتمر قمة الرابطة والأمم المتحدة السادس المقرر عقده في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في ناي ببي تاو، ميانمار، من أجل زيادة تعزيز العلاقات بين الجانبين واستكشاف المزيد من مجالات التعاون. ونحن نرى المؤتمر بوصفه أداة فعالة في مجال

وفي مجال السلام والاستقرار، تسعى الرابطة إلى حفظ وتعزيز كيانها بوصفها حاملة راية قواعد حسن السلوك على الصعيد الإقليمي، ولا سيما من خلال معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا. وتعتبر المعاهدة مدونة قواعد السلوك الأساسية التي تنظم العلاقات بين دول جنوب شرق آسيا وتتيح أساساً للحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين. ونرحب بالاهتمام المتزايد للدول غير الأعضاء في الرابطة بالانضمام إلى هذه المعاهدة.

كما تعلق الرابطة أهمية كبيرة على تعزيز نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره بهدف المحافظة على السلام والأمن والازدهار في المنطقة. ونحن ملتزمون بالحفاظ على جنوب شرق آسيا بوصفه منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، كما ينص ميثاق الرابطة. وفي هذا الصدد، تلتزم الرابطة بالعمل عن كثب مع الدول الحائزة للأسلحة النووية لتتجهج لتتجهج بتوقيع وتصديق الدول الحائزة للأسلحة النووية دون تحفظات على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وتبذل الرابطة في هذا الصدد جهوداً ترمي إلى استئناف المفاوضات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية في حدث جانبي خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

تشاطر الرابطة القلق العميق العام إزاء تصاعد العنف والأعمال الوحشية التي ترتكبها المنظمات الإرهابية والمتطرفة والجماعات المتشددة في العراق وسوريا. وهي تدين جميع أشكال الإرهاب وكل أعمال العنف والتدمير. وتحقيقاً لهذه الغاية، تنفذ الرابطة اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب وخطه العمل الشاملة للرابطة بشأن مكافحة الإرهاب، واللتين تهدفان إلى منع الإرهاب وقمعه عن طريق معالجة أسبابه الجذرية وتعطيل شبكات الإرهاب والقضاء على قنواته المالية. وفي هذا الصدد، أصدر وزراء خارجية الرابطة في الآونة الأخيرة بياناً في ٢٦ أيلول/سبتمبر في نيويورك يؤكد من جديد دعمها لقراري مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤).

الرابطة تأكيد أهمية اعتماد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الحادية والعشرين اتفاقاً عالمياً جديداً ينطبق على جميع الأطراف في عام ٢٠١٥.

تحرز الرابطة، منذ بدء نفاذ ميثاقها، تقدماً سريعاً في التطورات المؤسسية في مجال حقوق الإنسان. ومن الملامح الرئيسية لذلك المعلم البارز المتمثل في اعتماد إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٢، وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة والقضاء على العنف ضد الأطفال في عام ٢٠١٣، وذلك في أعقاب إنشاء الرابطة للجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها. وتنفذ اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان برامج وأنشطة مختلفة بالتشاور والتعاون مع الهيئات القطاعية التابعة للرابطة ومع المؤسسات ذات الصلة والشركاء الخارجيين. وتشمل بعض النتائج المحرزة الانتهاء من الدراسة المواضيعية بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات وحقوق الإنسان في الرابطة والاختتام الناجح حلقة العمل بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ والبيئة، التي عقدت في ميانمار في الشهر الماضي.

فيما يتعلق بجهود المساعدة الإنسانية، تحيط الرابطة علماً بالمبلغ الكبير على نحو قياسي وقدره ٤٧٤ مليون دولار الذي جرى التبرع به للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في عام ٢٠١٣. وبما أن دول جنوب شرق آسيا معرضة أيضاً للكوارث الطبيعية، فإننا نرحب بإطار الحد من أخطار الكوارث وخطه عمل الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث من أجل زيادة القدرة على التحمل. وبهدف تحسين الوقاية من الكوارث والتأهب والتصدي لها وأعمال الإغاثة والإنعاش، فإن الرابطة بصدد تنفيذ اتفاقها لإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ باعتباره المنبر المشترك الرئيسي لإدارة الكوارث في دول الرابطة. ويعزز الاتفاق قدرات مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع للرابطة.

عن عمل المنظمة (A/69/1) الذي يبين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التصدي للتحديات غير المسبوقة التي تواجه المجتمع الدولي، فضلا عن التقدم المحرز خلال العام الماضي في الوفاء بالأولويات الثماني الطويلة الأجل للمنظمة. وسيوضح وفد بلدي موقفه من معظم المسائل التي نوقشت في التقرير في الجلسات العامة وفي مداورات اللجان الرئيسية.

إذ نقرب من الموعد النهائي المحدد للأهداف الإنمائية للألفية، هناك أسباب كافية تدعو إلى القول بأنها قد حققت نتائج ملحوظة، وقدمت إسهاما عالميا من أجل تحفيز العمل الذي يهدف إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها. وبناء على ذلك، وعزما من الدول الأعضاء على مواصلة العمل غير المنجز المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، فإنها تشارك الآن في تمهيد السبيل من أجل وضع خطة تحويلية وعملية المنحى لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها، بحيث تكون أهدافنا في مجال التنمية المستدامة في محورها. ونثني على عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970) وما حققه من نتائج، وعلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، وعلى لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315)، ونقدر التحديات التي تواجهها في السعي للوفاء بتطلعات جميع الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإننا نرى أن عملية التفاوض الحكومية الدولية ينبغي أن تبحث في جميع السبل الممكنة للتعبير بصورة كافية عن المسائل التي أثرت في أثناء تلك المداورات، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية.

وتلتزم منغوليا التزاما قويا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أفاد تقريرنا الوطني الخامس عن تنفيذها بأن منغوليا قد حققت بالفعل الغايات المتعلقة بمعدلات وفيات الأطفال دون الخامسة، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي الأساسية،

وتسعى رابطة أمم جنوب شرق آسيا جاهدة من أجل تحقيق نمو مستدام شامل للجميع. وبالنظر إلى اختلاف مستويات التنمية بين البلدان التي تشكل عضوية الرابطة، فإن الرابطة ما فتئت تبذل الجهود الرامية إلى تضييق تلك الفجوات الإنمائية من خلال مبادراتها لإعداد خطة عمل مبادرة تكامل رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبالتالي، فإننا نرحب باستمرار الدعم الذي يقدمه كل من شركاء الرابطة في الحوار، والأمم المتحدة، والشركاء الخارجيون الآخرون في الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق التكامل الإقليمي الكامل.

وهذا العام، تقوم الرابطة - برئاسة ميانمار - بالتعجيل بعملية بناء المجتمعات المحلية في إطار موضوع "المضي قدما في وحدة بغية بناء مجتمع يسوده السلام والازدهار". أما إعلان ناي باي تاو المتعلق بإقامة جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول عام ٢٠١٥، فقد وفر التوجيه في مجال السياسات الرامية إلى كفاءة النجاح في إنشاء الجماعة. ونحن الآن على أعتاب تحقيق حلم إقامة جماعة متماسكة سياسيا، ومتكاملة اقتصاديا، ومسؤولة اجتماعيا، وتمحورة حول الإنسان بحلول عام ٢٠١٥ وما بعده. وبالتالي، سيكون العام القادم معلما بارزا ليس بالنسبة للأمم المتحدة فحسب، بل وبالنسبة للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضا. ونحن الآن نضع نصب أعيننا فترة ما بعد عام ٢٠١٥ ونعمل على وضع رؤية لها من أجل الجماعة. ونرى أن الجهود الجماعية التي تبذلها الرابطة على الصعيد الإقليمي من شأنها أن تسهم في عمل الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار، وكذلك في الإسهام في تحقيق النمو الشامل والمستدام للجميع. وأود أن أختتم بالتأكيد مجددا على عزم الرابطة على تعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

السيد أوتش (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام على تقريره السنوي

٢٠٣٠، تُهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع الطاقة بنسبة ٢٠ في المائة، وذلك من خلال زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، وكذلك عن طريق ضمان أن تكون حصة الطاقة المتجددة من مجموع طاقة الإنتاج لدينا بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، و ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، فقد حددنا لأنفسنا الهدف الطموح المتمثل في أن نصبح مركزا رئيسيا عالميا للطاقة المتجددة في المنطقة، نظرا لأن لدينا فرصة نادرا ما تتوافر لإنشاء شبكة طاقة مستدامة بالجمع بين مصادر الطاقة التي تشمل الفحم، والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية.

ويتشاطرونا بلدي على نحو كامل القلق البالغ المعرب عنه في تقرير الأمين العام عن تهديدات البيئة الأمنية العالمية للسلام الدولي، وعن أهمية منع نشوب النزاعات، والوساطة. فلا تزال الحروب، والجرائم، والنزاعات، والفضائح التي ترتكبها الجماعات الإرهابية تفرض تهديدات على السلم والأمن العالميين. وفي هذا الصدد، تعرب منغوليا عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحل الأزمات والنزاعات في الجمهورية العربية السورية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي، وأوكرانيا وغيرها من المناطق المضطربة في العالم. وتكتسي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أهمية بالغة أكثر من أي وقت مضى. وبوصفها مساهما نشطا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تشدد منغوليا على أهمية الاستعراض الاستراتيجي للأمين العام المتعلقة بهذه العمليات.

ويرحب وفد بلدي ببناء الأمين العام إلى الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح من أجل الارتقاء إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي إزاء استمرار الجمود في المؤتمر، ويشاطره قلقه. وستشارك منغوليا والمكسيك في رئاسة الجزء الأول من اجتماع المؤتمر لعام ٢٠١٥، وندعو جميع الدول إلى اتخاذ موقف جريء وحاسم بالعمل من أجل التوصل إلى اتفاق مجد لتزع السلاح. وبوصفها بلدا يتسم بمركز فريد كدولة خالية

وتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة. ومع ذلك، فإن الأهداف الهامة المتعلقة بالحد من الفقر بمقدار النصف، وتوفير المسكن، وضمان الاستدامة البيئية لا تزال تشكل أكبر التحديات بالنسبة لنا والتي تتطلب تدخلات محددة الأهداف وبذل جهود إضافية. كما تقوم منغوليا بتنفيذ الهدف الوطني التاسع من الأهداف الإنمائية للألفية، بشأن تعزيز حقوق الإنسان، وتعزيز الحكم الديمقراطي، وإنفاذ سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الفساد، والتشديد على الأهمية الشاملة للحكم الرشيد وسيادة القانون في التنمية الاجتماعية الاقتصادية والاستدامة البيئية. وتلتزم الحكومة في السنة المقبلة بالتعجيل بالتقدم الذي أحرزته وتنفيذ سياسات فعالة لتحقيق تلك الأهداف الإنمائية للألفية التي تقترب من ذلك الهدف المتوخى لعام ٢٠١٥ وتلك الأهداف التي لا تزال متأخرة، ولا سيما الحد من الفقر.

وبوصف منغوليا بلدا يعاني من آثار تغير المناخ، وتدهور الأراضي، والتصحر، وإزالة الغابات، والجفاف الذي يشكل تهديدا يحتمل أن يكون دائما على التنمية المستدامة، فإنها تدعم دعما كاملا قيادة الأمين العام في تحفيز العمل العالمي المتعلق بتغير المناخ، وتعرب عن تقديرها لذلك. ونشيد بمؤتمر القمة بشأن المناخ الذي عُقد مؤخرا، وجمع قادة العالم معا من أجل الإعلان عن طموحاتهم الوطنية، ودعا إلى اتخاذ إجراءات جريئة والقيام بحشد سياسي قوي من أجل الحد من فجوة الانبعاثات، والتعهد بالوفاء بسيناريو خفض الحرارة بمعدل درجتين مئويتين، والتوصل إلى اتفاق قانوني هادف في عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق، تؤيد منغوليا مبادرة تسعير الكربون، وإعلان نيويورك المعني بالغابات، الذي يهدف إلى مكافحة إزالة الغابات. وقد اعتمد برلمان منغوليا هذا العام استراتيجية تنمية حضراء تُهدف إلى تعزيز مبادئ قائمة على تخفيض معدلات الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ من أجل تحقيق النمو الاقتصادي في المستقبل في منغوليا. وبحلول عام

الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، خلال الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والستين.

وفي الختام، أود التعهد بالتزام وفد بلدي القوي بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى والتعبير عن دعمه الكامل لما يقوم به الأمين العام من عمل يرمي إلى إصلاح الأمم المتحدة وجعلها أكثر كفاءة وأهمية.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): لقد قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريره (A/69/1) عن النشاط السنوي للمنظمة، المليء بالمعلومات والتحليلات المتعلقة بما أنجز من عمل والمشاكل المرتبطة به، كما يناقش التحديات والفرص ووجهات النظر والسبل التي يتعين اتباعها في السنوات المقبلة. وتعرب الكاميرون عن امتنانها للأمين العام وجميع العاملين معه - في المقر وفي الميدان - على ما قاموا به من عمل، الأمر الذي قد يؤدي بهم أحيانا إلى التضحية بأرواحهم. ونشيد به ونحثه على المضي قدما في أداء وظيفته، التي على الرغم من كونها دون شك معقدة وصعبة، فإنها نبيلة وسامية ومفيدة وتعود بالنفع في النهوض بالبشرية. وفيما يتعلق بالتقرير، أود أن أشدد على المسائل التالية، التي لها تأثير هام وعاجل على مستقبلنا المشترك.

أولا، تنفق مع الأمين العام على أن تغير المناخ هو إحدى الأولويات التي تحتل موقع الصدارة في عصرنا هذا، فهي إحدى الأولويات التي كان جيلنا هو أول من شعر بعواقبها الوخيمة وربما يكون آخر من يستطيع اتخاذ تدابير تعود بالفائدة على مستقبل كوكبنا. وفي هذا الصدد، فقد استمعنا في أثناء مؤتمر قمة المناخ الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى أصوات ممثلي الدول من أعلى المستويات، من الأوساط المالية وأوساط الأعمال والمجتمع المدني، ومن جماعات من القطاعين العام والخاص، يقولون بصوت واحد أن الوقت قد تأخر كثيرا

من الأسلحة النووية، وبوصفها مدافعا بقوة عن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، تعرب منغوليا عن تأييدها واستعدادها للإسهام في إنشاء مناطق جديدة من هذا القبيل، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا.

ونؤيد نداء الجمعية العامة من أجل ضمان إدماج حقوق الإنسان بفعالية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونرحب بجهود المنظمة في هذا الصدد. ومنغوليا على استعداد لتشاطر ما لديها من دروس مستفادة في مجال النهوض بسيادة القانون، وتحقيق الديمقراطية البرلمانية، والإصلاح القانوني. وفي أعقاب نجاح رئاستها لمجتمع الديمقراطيات، أطلقت منغوليا مبادرة "الشراكة الآسيوية من أجل الديمقراطية"، ويجري التحضير لاستضافة المؤتمر الخامس "لتحالف الحرية على شبكة الإنترنت" العام القادم في أولان باتور. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، جمعنا النساء البرلمانيات من بلدان شمال شرق آسيا لمناقشة دورهن المتزايد في تحقيق السلام والتنمية من خلال التعليم وإتاحة الفرص لإنشاء شبكة إقليمية للبرلمانيات في شمال شرق آسيا.

ولقد عملت منغوليا بنشاط لما يزيد على عقد من الزمن على النهوض بمساعي الأمم المتحدة المتصلة بالتعليم. وتشمل تلك المساعي مبادرات محو الأمية من قبيل تحديد عام ١٩٩٠ ليكون السنة الدولية لمحو الأمية والفترة بين ٢٠٠٣-٢٠١٢ لتكون عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (القرار ٥٤/١٢٢)، وقد اعتمد قرار محو الأمية للمرة الأولى في عام ١٩٨٧ (القرار ٤٢/١٠٤)، وكذلك اعتماد قرار التعليم من أجل الديمقراطية للمرة الأولى في عام ٢٠١٢ (القرار ٦٧/١٨). وسيتم تقديم كلا القرارين مرة أخرى هذا العام، واستكمالهما ليحسدا التحديات الناشئة في هذا المجال، ونعول على الحصول على نفس القدر من الدعم من الدول الأعضاء على غرار السنوات السابقة.

ويرحب وفد بلدي بالخطوات المذكورة الرامية إلى زيادة تعزيز عمل المنظمة، ويشدد على أهمية استئناف المفاوضات

وعلى الصعيد دون الإقليمي، أصبحت الكاميرون من الموقعين على الاتفاقات المختلفة، بما في ذلك معاهدة حفظ النظم الإيكولوجية للغابات وإدارتها على نحو مستدام في وسط أفريقيا؛ واتفاق بشأن الإدارة المشتركة للغابات وحمايتها، وخطة للتقارب الإقليمي؛ وإعلان ياوندي، الذي يشمل - بين أمور أخرى - اعتماد سياسات وطنية منسقة معنية بالغابات والتعجيل بتنفيذ أدوات التخطيط، ولا سيما مواءمة نظم إصدار الشهادات المتفق عليها والمعترف بها دولياً وتطوير الموارد البشرية اللازمة لتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قمنا بتعزيز الإجراءات الرامية إلى زيادة المشاركة النشطة لسكان الريف في تخطيط النظم الإيكولوجية المستدامة وإدارتها وهيئة مجالات تكفي لتحقيق التنمية لديهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك وضع آليات مستدامة لتمويل تنمية الغابات عن طريق الدخل المتولد عن الأنشطة المتعلقة بالغابات؛ وإدراج الجهات الاقتصادية الفاعلة في عملية الإدارة المستدامة والمحافظة على النظم الإيكولوجية للغابات؛ والتعجيل بعملية إنشاء مناطق محمية عبر الحدود، وأخيراً، تعزيز الإدارة المستدامة للمناطق المحمية القائمة.

كما تؤيد الكاميرون تأييداً تاماً الموقف الأفريقي بشأن تغير المناخ. وبالنسبة للاتفاق الذي نحن في انتظار إبرامه في المستقبل بشأن هذه المسألة فينبغي أن يراعي مبدأ التمييز - من بين أمور أخرى - على نحو يأخذ في الاعتبار اختلاف قدرات البلدان ومراحل التنمية فيها. وإلى جانب الالتزامات المتعلقة بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة، ينبغي أن يمكننا هذا الاتفاق من تعزيز سياساتنا المعنية بالتكيف مع الآثار المترتبة عن تغير المناخ.

وينبغي أن تنفذ بلدان الشمال ما قطعت من التزامات قوية بتوفير تمويل من القطاعين العام والخاص في ما يتعلق بتغير المناخ في بلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك، فإن الاتفاق الذي سيُبرم في المستقبل يجب أن يشمل المساواة في المعاملة، لا سيما

على القيام بما يمكنه لتحديد ارتفاع درجات الحرارة العالمية في درجتين مئويتين. كما أهدم سيل من الإعلانات عن الإجراءات التي اتخذت بالفعل أو التي يتعين اتخاذها، ولكنني أخشى أن يحدث كما حدث في الماضي، فلا تتبع كل تلك النوايا الحسنة جهود ملموسة عندما يحين وقتها، وأن تكون هذه الجهود في جميع الأحوال مجرد خطوات على طريق طويل يتطلب منا الإسراع فيه إذا أردنا ألا يدركنا الليل في مسيرتنا. ومهما حدث، فإن الاجتماعات القادمة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في ليمّا في نهاية هذا العام، وفي باريس في عام ٢٠١٥، هي المراحل النهائية التي ينبغي عندها لمختلف الأطراف المعنية بشأن هذه المسألة أن تضع بشكل نهائي صكاً ملزماً قانوناً تدرج فيه رغبتها المشتركة في إنقاذ مستقبلنا، من أجلنا جميعاً ومن أجل الأجيال المقبلة.

وتلتزم الكاميرون التزاماً صارماً باتباع ذلك الطريق، حيث إنها - شأنها شأن البلدان الأخرى - تعاني من آثار تغير المناخ. فكمية الأمطار لدينا في انخفاض مطرد، لا سيما في المناطق الشمالية، الأمر الذي يقترب بنا من أن نتحول إلى صحراء لا محالة. أما تدهور النظم الإيكولوجية الساحلية، الذي يعزى إلى تراكم التربة الرسوبية وارتفاع مستويات المياه المالحة، فضلاً عن تسريع وتيرة نضوب مياه بحيرة تشاد، فيثير مشاكل بيئية عديدة. وتشتمل التدابير التي اتخذتها الحكومة لمعالجة هذه الحالة الخطيرة على إنشاء المرصد المعني بتغير المناخ في عام ٢٠٠٩ من أجل رصد وتقييم آثاره الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ومن أجل اقتراح التدابير الوقائية الرامية إلى تخفيف الآثار السلبية المترتبة عن المخاطر المرتبطة بتغيير من هذا القبيل والتكيف معها؛ وإنشاء وزارة معنية بحماية الطبيعة والتنمية المستدامة؛ ووضع سياسة بيئية حكومية بالاستناد إلى نتائج الدورة العامة بين الدول لعام ٢٠١١ المعنية بالبيئة، التي تهدف إلى تحسين اتساق سياساتنا وهيكلنا الإداري؛ ومنذ نيسان/أبريل، تم حظر العبوات البلاستيكية غير القابلة للتحلل الحيوي بمعدل أقل من ٦٠ ميكرون.

وينبغي الأخذ بالدروس المستفادة من أوجه القصور هذه في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أساس أكثر صلابة.

وقد أسهم الفريق العامل الحكومي الدولي المنشأ لهذا الغرض إسهاما كبيرا من شأنه - بالإضافة إلى ما أسهمت به عمليات أخرى - أن يتيح للأمين العام إعداد تقرير توليفي سيمكن الجمعية العامة من بدء مفاوضات في نهاية السنة. وينبغي أن تكون المفاوضات شاملة للجميع وقائمة على أساس المشاركة وتوافق الآراء وأن تتسم بالشفافية. وتؤيد الكامبيرون الموقف الأفريقي المشترك الذي صيغ بشأن هذا الموضوع. وبالتالي، فإن الطموح يتمثل في القضاء على الفقر من خلال تهيئة الظروف داخل الدولة في مجالات البنية التحتية والتكنولوجيا والتمويل والتدريب والإدارة، وهي الظروف اللازمة من أجل تحقيق التحول الاقتصادي والسلام والرخاء والتنمية المستدامة، مع إيلاء الأولوية للإنصاف والإدماج الاجتماعي.

وكما أكد الرئيس بيا بالأمس، ٦ تشرين الأول/أكتوبر، في افتتاح المؤتمر الستين للرابطة البرلمانية للكمونولث في ياوندي،

”ينبغي أن تضع خطة ما بعد عام ٢٠١٥ استراتيجيات جديدة ترمي إلى إدخال تحسينات كبيرة على الظروف المعيشية للسكان. وستكون جميع الجهات الفاعلة في حاجة إلى إظهار إرادة سياسية أقوى والمزيد من السخاء وجعل التضامن أكثر فعالية ولملموسا ونشطا بقدر أكبر. فالترابط بين الدول ووحدة الجنس البشري يتطلبان منا القيام بذلك. وبدون تلك الروح المضافة، قد تظل التنمية بحلول نهاية الخطة الجديدة هدفا بعيد المنال“.

في ما يتعلق بمسائل السلام والأمن، فإن تقرير الأمين العام يحلل التطورات فيما يتصل بعدد من النزاعات وبؤر التوتر، الجديدة منها والقديمة، في مناطق مختلفة من العالم. وتعرب الكامبيرون عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام للحد من هذه التوترات

للبلدان النامية، في ما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا، وبصفة خاصة لمن يعيشون في حوض نهر الكونغو والذين قدموا بالفعل تضحيات كبيرة من أجل صون وتحديد ثاني أكبر محمية غابات في العالم بعد محمية الأمازون، والتي تقع في الكامبيرون وتبلغ مساحتها ٢٢ مليون هكتار. فهذه المحميات هي رثنا الكوكب بفضل قدرتها على امتصاص الكربون وإنتاج الأوكسجين.

يؤكد الأمين العام عن حق في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة على مسألة التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بهذا الموضوع، يجب أن نتذكر أن مؤتمر ريو +٢٠، وهو من المؤتمرات الكبيرة، حدد ”المستقبل الذي نصبو إليه“. وفي هذا الصدد، أطلق المؤتمر عددا معينا من العمليات الشاملة للجميع والقائمة على المشاركة التي تهدف إلى صياغة المقترحات الأساسية من أجل وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية التي أتفق عليها في عام ٢٠٠٠ وجرى تنفيذها بعد ذلك. أولا، فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، أجرى الأمين العام تقييما في تقريره، وكانت خلاصته أن التنفيذ كان متفاوتا بين البلدان، بل ودخلها حتى.

وقد سجل بلدي أيضا تلك النتائج المتباينة. وأحرزت الكامبيرون، شأنها في ذلك شأن عدد من البلدان الأفريقية، تقدما كبيرا في تنفيذ الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، ولا سيما فيما يتعلق بالالتحاق بالمؤسسات التعليمية والمساواة بين البنات والبنين في مجال التعليم ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما ونسبة التغطية بالتحصين ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والمalaria وتعبئة الموارد العامة. وقد كان التقدم أبطأ في الحد من الفقر؛ وفي فرص العمل، ولا سيما للشباب؛ فضلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية، ويعزى ذلك جزئيا إلى الوعود التي حثت بها بعض الشركاء في التنمية.

وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا بشأن السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا. وفي تلك المناسبة، أنشئ مركز تنسيق أقاليمي يوجد مقره في بلدنا. وبدأ المركز أنشطته رسمياً في ١١ أيلول/سبتمبر، أي بعد مرور سنة على مؤتمر القمة.

وتشارك الكامبيرون في العديد من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي أو الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا أو الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في أماكن شتى، بما في ذلك كمبوديا، وهاتي، والكونغو، وتشاد، ودارفور، وكوت ديفوار، وبوروندي وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يتولى ضباط كبار من الكامبيرون قيادة القوة العسكرية. ونشارك أيضاً في تدريب حفظة السلام وبناء قدراتهم، حيث أنشأت الكامبيرون مدرسة دولية لقوات الأمن. ونود أن نشكر مختلف الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على المساعدة التي قدموها بالفعل لجميع تلك المبادرات، ونود أن نطلب منهم مرة أخرى تقديم المزيد من المساهمات بغية تعزيز فعاليتها، وخصوصاً للمدرسة الدولية لقوات الأمن وللعمل الذي يضطلع به المركز الأقاليمي لتنسيق مكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح في خليج غينيا.

وقد أضحي فيروس الإيبولا، الذي يجتاح الآن العديد من البلدان الأفريقية، تهديداً جديداً مروّعا للسلام والأمن والتنمية، ليس في تلك البلدان وحدها بل في أفريقيا بأسرها والعالم بوجه عام. وهذا هو السبب في أننا نرحب بالتدابير القوية التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام والعديد من الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

ونرحب أيضاً باجتماع القمة الأخير الذي عُقد هنا في ٢٦ أيلول/سبتمبر بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي بلد مجاور للكامبيرون. ونحن نؤيد ذلك تماماً من أجل إيجاد حل للأزمة الثلاثية - السياسية والأمنية والإنسانية - التي تعصف حالياً بها.

أو إنفائها. ويمثل المنع والحوار والتعاون وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية سبل بلوغ ذلك الهدف. ومن أجل تحقيق الأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، يجب علينا، كشعوب ودول، مكافحة الإرهاب بقوة بجميع جوانبه من خلال تعبئة جهودنا ومبادراتنا ومواردنا، وذلك سواء كنا نواجه الإرهاب الذي يشن هجمات أو يحتجز رهائن، كما يفعل الجهاديون أو تنظيم بوكو حرام؛ أو كنا نتصدى للتجار بالمخدرات أو الاتجار بالبشر أو بالمهاجرين؛ أو كنا نعاني من القرصنة البحرية أو الصيد غير المشروع أو غيرها من الأفعال الإجرامية المنظمة العابرة للحدود. ومن هذا المنطلق، فإن الكامبيرون تعمل على تحقيق مختلف جوانب السلام والأمن والتضامن مع البلدان الأفريقية الأخرى، بصورة عامة، ومع تلك الواقعة في وسط أفريقيا، على وجه الخصوص، من أجل تعزيز السلام والأمن في قارتنا وفي منطقتنا دون الإقليمية. وهذا هو الحال، على سبيل المثال في علاقاتنا مع تشاد والنيجر نيجيريا التي تعمل من أجل مكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية على نحو فعال، أو مع بلدان شقيقة أخرى، مثل غابون والكونغو وغينيا الاستوائية وجمهورية أفريقيا الوسطى، التي تكافح الصيد غير المشروع وانعدام الأمن وتتصدى لمسائل تتعلق بالأراضي الحرجية في منطقتنا دون الإقليمية وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويدعم بلدنا منظومة السلم والأمن الأفريقية، كما يشارك فيها مشاركة فعالة. وقد اختيرت الكامبيرون لاستضافة القاعدة اللوجستية القارية للقوة الأفريقية الجاهزة. ونشارك أيضاً في آليات أمنية مختلفة في إطار مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن في وسط أفريقيا أو الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن قضايا السلام والأمن في وسط أفريقيا.

وبخصوص تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، استضافت الكامبيرون في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول

مما يدعو إلى الأسف العميق أن باكستان قد انتهكت وقف إطلاق النار وأن القتال الذي بدأت به دون سابق استفزاز أدى إلى خسائر في أرواح المدنيين على الجانب الهندي. فقد قُتل ستة أشخاص وجرح ٥٠. ولن يؤدي إطلاق النار من قبل باكستان على المدنيين الأبرياء إلا إلى عرقلة تطبيع العلاقات. وتقع المسؤولية عن تهمة بيئة إيجابية على باكستان، وهي تفشل فشلاً ذريعاً في القيام بذلك.

ليكن الجميع متأكدين من أن قواتنا المسلحة وقواتنا شبه العسكرية على استعداد كامل، وسترد على الأعمال الاستفزازية.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلى به للتو ممثل الهند.

تواصل قوات الأمن الهندية إطلاق النار والقصف منذ سبعة أيام عبر خط المراقبة وخط الحدود المعمول به. وقد كان أمس يوم عيد في باكستان. ولكن القوات الهندية، وفي تجاهل تام لهذا العيد، واصلت إطلاق النار مما أودى بحياة أربعة من الأبرياء. وفي يوم العيد، الذي يحتفل فيه المسلمون بروح التضحية، دمرت القوات الهندية حياة الأسر الأربعة التي استشهد ذووها.

ومن المحزن أن الحكومة الهندية لم تكن قادرة على كبح جماح قواتها على الرغم من الاحتجاج الدبلوماسي القوي من قبل باكستان. وندعو الحكومة الهندية إلى وقف إطلاق النار والقصف فوراً ومساعدتنا في الحفاظ على الهدوء. وما فتئت حكومة رئيس الوزراء نواز شريف تمارس أكبر قدر من ضبط النفس والمسؤولية. ومددنا أيضاً يد الصداقة إلى الهند. غير أنه مما يدعو إلى القلق العميق ما حدث أولاً من إلغاء مفاجئ للمحادثات على مستوى وزير الخارجية، ثم إطلاق النار الآن دون سابق استفزاز. ويحدونا الأمل في أن يعطي الجانب الهندي فرصة للسلام.

وفيما يتعلق بجميع التدابير التي اتخذها الأمين العام والمشروحة في تقريره لتعزيز إدارة الأمم المتحدة - على سبيل المثال من خلال نظام أوموجا، وتطوير تكنولوجيا المعلومات، والمخطط العام لتجديد مباني المقر، وبرنامج التخطيط المركزي للموارد، وتنقل الموظفين - فإننا ندعمها جميعاً بشكل عام إذ أن الجمعية العامة قد نظرت في معظمها واعتمدها في ضوء توصيات اللجنة الخامسة وهيئتها للتداول والرصد، مثل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولجنة البرنامج والتنسيق، ومجلس مراجعي الحسابات، ووحدة التفتيش المشتركة، ولجنة المؤتمرات، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ونشجع الأمين العام على النظر، بكل الاهتمام الواجب، في العلاقات مع مختلف رابطات الموظفين من أجل ضمان معالجتها بطريقة تتماشى مع أحكام نظمها الأساسية، فضلاً عن الأحكام الواردة في وثائق الجمعية العامة. لقد درج الأمين العام على التشديد على أنه مثل يُحتذى في القيادة وعلى أن الموظفين هم أئمن ما تملكه المنظمة. وتتشاطر تماماً وجهة النظر في ضوء أن اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية يجب أن تنظرا في مختلف التقارير المقدمة إليهما خلال الدورة الحالية بشأن مسألة إدارة الموارد البشرية استناداً إلى الفهم التقليدي للجنة الإدارية أو لجنة الميزانية المختصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

طلب العديد من الممثلين التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل باكستان.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الأسف أن ممثل باكستان أخذ الكلمة مرة أخرى. ونحن نرفض كل هذه الملاحظات الواهية التي لا داعي لها من جانب باكستان.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): لا حاجة إلى تكرار ما قلته للتو. يجب الحفاظ على وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة وخط الحدود المعمول به من أجل المصلحة الأعم للمنطقة ولشعبى البلدين. وفي هذا الصدد، نطلب مرة أخرى من الحكومة الهندية وقواتها الأمنية ضبط النفس، كما ندعو إلى تمكين فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان من القيام بدورهم في مراقبة وقف إطلاق النار وضمان السلام والهدوء، ليس على خط المراقبة فحسب ولكن على الحدود المعمول بها أيضاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/69/1؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٠٨ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.